

and development, and transforming ideas into tangible assets. It grants exclusive rights, motivating creators to share their work, enriching global knowledge, and driving sustainable economic growth through increased productivity).

Keywords: knowledge economy, intellectual property rights, creativity, innovation

1. مقدمة:

يعتقد البعض أن مفهوم اقتصاد المعرفة ذو قيمة خاصة لاستخدامه في الخطاب الإداري كمشروع تعبوي وعنصر من عناصر "روح الرأسمالية" في عصرنا (باستخدام تحليل بولتانسكي وتشيايلو)، لكن في الواقع، يستجيب مشروع اقتصاد المعرفة بشكل جيد للغاية للأسئلة التي يجب على الرأسمالية الإجابة عليها في كل حقبة تاريخية لتهدة مخاوف أولئك (المديرين التنفيذيين) الذين تحشدتهم بشكل مكثف. ولكن، بعيداً عن الخطاب الإداري، يعرف الاقتصادي أن مفهوم اقتصاد المعرفة يستند إلى تطورات واضحة نسبياً فيما يتصل بزيادة أهمية نشاط الابتكار (مقاساً بنفقات البحث والتطوير أو عدد براءات الاختراع)، وزيادة الإنفاق على التعليم، وزيادة الإنتاجية، والتدريب، وتكثيف العلاقات بين العلم والصناعة، وزيادة المعاملات في "أسواق المعرفة" والنمو الاقتصادي الذي تدرج محدداته بشكل متزايد ضمن نطاق رأس المال غير المادي. إنها في الواقع تحولات هيكلية بمنطق يتمثل في توسع القطاعات والأنشطة القائمة على المعرفة، ولذلك يمكننا القول أن اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتوزيع المعرفة والمعلومات بمعنى آخر هو تحول من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية ورأس المال المادي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والابتكار والإبداع، ويتميز اقتصاد المعرفة باعتبار المعرفة والمعلومات بمثابة سلعة قابلة للتداول والتبادل، تمامًا مثل السلع المادية، ولذلك يشجع اقتصاد المعرفة على الابتكار المستمر وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة، كما تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً حاسماً في تسهيل إنتاج وتوزيع المعرفة، ويعتبر الاستثمار في التعليم والتدريب من أهم العوامل في نجاح اقتصاد المعرفة، ولذلك تبرز الصلة الوثيقة بين الملكية الفكرية واقتصاد المعرفة على اعتبار الملكية الفكرية حافزاً قوياً للابتكار والإبداع. حيث أن المبدع يمكنه حماية نتاج عقله فيشجع بذلك على الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج المعرفة، كما تتيح الملكية الفكرية للمبتكرين تحويل أفكارهم إلى أصول ملموسة يمكنهم

من خلالها توليد الدخل، مما يشجع على الاستثمار في المعرفة والبحث والتطوير فيمنح المبدعين حقوقاً حصرية بتشجيعهم على نشر أعمالهم، مما يساهم في زيادة الرصيد المعرفي العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال تشجيع الابتكار وزيادة الإنتاجية.

وتهدف هذه الورقة البحثية الموسومة: دور اقتصاد المعرفة في ترقية حقوق الملكية الفكرية، الى مناقشة الإشكاليات المتعلقة بأهمية اقتصاد المعرفة ودوره في بناء اقتصاديات قوية في عالمنا المعاصر؟ وأهمية الملكية الفكرية من خلال علاقتها باقتصاد المعرفة، ودورها في حماية المبدعين والمبتكرين، والتحديات المفروضة لترقية الحقوق؟ ولمعالجة الموضوع سنعمد المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائماً لمناقشة المعطيات والوصول إلى نتائج منطقية.

2. المبحث الأول: أهمية اقتصاد المعرفة في عالمنا المعاصر

لقد أثارت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ ثمانينيات القرن العشرين فصاعداً الكثير من الآمال بين خبراء الاقتصاد، وربما كانت في الواقع الحركة التي دفعت إلى تجديد النمو في بلدان الشمال. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التقنيات الجديدة من شأنها أن تُحدث ثورة جذرية في طريقة عمل الشركات، والخدمات العامة، والجمعيات، وما إلى ذلك. ولكن أيضاً في علاقتنا بالعمل والعالم.

2-1 المطلب الأول: تطور اقتصاد المعرفة بفعل التطور التكنولوجي

تناولت العديد من الدراسات تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو والإنتاجية والعمالة. وبما أن هذا القطاع الواعد بشكل خاص يعتمد بشكل كبير على رأس المال البشري، فقد اهتم الاقتصاديون بشكل خاص بمسألة المعرفة والتدريب، مما أدى إلى ظهور فرع جديد من تخصصهم، يسمى "اقتصاديات المعرفة"، لقد نشأت هذه المادة في الولايات المتحدة، ولا سيما في جامعة ستانفورد، في ثمانينيات القرن العشرين، ويتم تدريسها الآن في جميع أنحاء العالم.

لقد تم تطوير النموذج القياسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي من قبل روبرت سولو في عام 1956. وهو ينص على تقسيم هذا النمو إلى عنصرين: أحدهما يتم تفسيره من خلال زيادة الكمية في عوامل الإنتاج، وهي العمالة ورأس المال، والعوامل الخارجية الأخرى التي تسمى "بقايا سولو" والتي غالباً ما ترتبط بالتقدم التقني أو بالإنتاجية العالمية للعوامل. لقد ولد اقتصاد المعرفة تحديداً من الرغبة في فهم المتغيرات التي تؤثر على هذه البقايا وتأثيرها

على الناتج المحلي الإجمالي¹.

وهذا الأمر أكثر أهمية لأنه في الأمد البعيد يؤدي انخفاض العائد على رأس المال إلى استنفاد إمكانات النمو الناتجة عن تراكم هذا العامل. وفي الوقت نفسه، فإن التوسع الاقتصادي الذي يعتمد فقط على النمو في عامل العمل لا يؤدي إلى زيادة ثروة الفرد إذا كان ذلك يرجع فقط إلى النمو السكاني. وعلى العكس من ذلك، إذا كان ذلك يأتي من زيادة عدد ساعات العمل للفرد الواحد، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزيد ولكن رفاهته قد تنخفض.

وابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، وفي سياق التباطؤ الملحوظ في النمو في البلدان المتقدمة، أصبحت هذه الأسئلة أساسية. وكان الخبير الاقتصادي بول رومر، في مقال له بعنوان "العوائد المتزايدة والنمو في الأمد البعيد" (1986)، هو أول من عدل نموذج سولو من خلال جعل التقدم التقني عاملاً داخلياً وليس خارجياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب رأيه، فإن تراكم رأس المال يؤدي في الواقع أيضاً إلى تحسن في إنتاجية عوامل الإنتاج بفضل زيادة مستوى المعرفة في الاقتصاد، وذلك بفضل ظاهرة التعلم من خلال الممارسة. وفي عام 1988، جاء روبرت لوكاس بعد رومر، حيث سلط الضوء على أهمية زيادة رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب في زيادة الإنتاجية الإجمالية للعوامل. وهكذا يقدم هؤلاء الاقتصاديون نظرية لما يسمى بالنمو "الداخلي". وقد لاقت هذه النظريات نجاحاً كبيراً بسرعة، وخاصة لأنها استجابت لمشاكل ملموسة كانت البلدان المتقدمة تواجهها في ذلك الوقت. في الواقع، نظراً لارتفاع كثافة رأس المال، واتساعها عموماً بانخفاض النمو الديموغرافي (باستثناء الولايات المتحدة وكندا وأستراليا)، فإن هذه البلدان لا تستطيع أن تعتمد على أي شيء آخر غير زيادة الإنتاجية من أجل النمو. ولكن كما يشير الخبيران الاقتصاديان فيليب أجيون وبيتر هاويت، فإن هذا لا يمكن أن يأتي إلا من خلال الابتكار. وفي الواقع، فإن هذه الاقتصادات القريبة من الحدود التكنولوجية قد استنفدت إمكانات نموها الناتجة عن التقليد².

¹ - أنظر: موقع: <https://www.laculturegenerale.com/economie-de-la-connaissance>

تاريخ الزيارة: 01 يناير 2025 . الساعة: 12 سا 03د.

² - أنظر: وائل صفوت، عالم المعرفة والاستثمار، منشورات دابق، 2013، ص119.

2-2 المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة نموذج وتوجه اقتصادي عالمي

لقد مثل اقتصاد المعرفة تحولا جذريا في النظم الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت المعرفة والابتكار هما المحرك الأساسي للنمو والتنمية، بدلاً من الموارد الطبيعية أو رأس المال المادي. هذا التحول يعتمد بشكل كبير على إنتاج وتوزيع المعرفة وتطبيقها في جميع جوانب الحياة.

أدى اقتصاد المعرفة، - حيث المعرفة والمعلومات هي الموارد الرئيسية - إلى تحويل مجتمعنا بشكل جذري، لقد حلت الصناعة التحويلية محل الاقتصادات التقليدية التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو العمالة، وهي تلعب الآن دوراً محورياً في النمو الاقتصادي والابتكار والتنمية الاجتماعية³.

ومن هنا تبرز أهمية اقتصاد المعرفة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال زيادة الإنتاجية والابتكار، كما يوفر فرص عمل جديدة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويساهم أيضاً في تحسين جودة الحياة من خلال توفير منتجات وخدمات أفضل، و يجعل الدول أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي إيجاد حلول للتحديات العالمية، مثل تغير المناخ والفقر، من خلال تطوير حلول مبتكرة.

ولذلك سارعت الحكومات والشركات إدراكاً منها لأهمية اقتصاد المعرفة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب⁴، وتوفير البنية التحتية الرقمية، ودعم البحث والتطوير، وتسهيل إنشاء الشركات الناشئة - هذا بالنسبة للحكومات -، أما بالنسبة للشركات فقد سعت إلى الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، وتطوير الكفاءات البشرية، وبناء شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية⁵.

لقد كان اقتصاد المعرفة في البداية يهتم بشكل رئيسي بالدول المتقدمة، التي قيل إنها قريبة من الحدود التكنولوجية، والتي كانت تمثلها عموماً الولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، قد تتمكن البلدان الناشئة من مواصلة النمو

³ - أنظر:

D. Foray, L'économie de la connaissance, La découverte, 2018

⁴ - صادق طعان، 2005، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، العراق: جامعة الكوفة، ص 8.

⁵ - أنظر: علي العنزي، 2004، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، ص 13.

بقوة من خلال تعزيز أدوات أخرى أكثر تقليدية مثل زيادة عامل العمالة من خلال زيادة معدل التوظيف وتراكم رأس المال المادي من خلال الاستثمارات الضخمة.

ومع ذلك، فإن عدد اللاعبين في الاقتصاد الجديد يتزايد شيئاً فشيئاً: فمنذ سبعينيات القرن العشرين، أصبحت اليابان دولة رائدة في العديد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وفي تسعينيات القرن العشرين، انضمت كوريا الجنوبية إلى نادي الدول المتقدمة، الذي ضم أيضاً دولاً آسيوية أخرى أصغر حجماً مثل سنغافورة وتايوان. أما الصين فإنها تنفق اليوم 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، وهو أكثر من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، أصبحت هذه البلدان الآن متقدمة على الدول الأوروبية في تصنيف PISA الذي يقيس مهارات تلاميذ المدارس في هذه البلدان المختلفة⁶.

لا شك في أن سوق المعرفة أصبح أكثر تنافسية بشكل متزايد فهناك منافسة شرسة لجذب أفضل العناصر الأجنبية، وفي المقام الأول الطلاب. وتحافظ الولايات المتحدة، بفضل جامعاتها ذات المستوى العالمي، على مكانتها الرائدة في هذا المجال، لكن دولاً أخرى تنتهج سياسة استباقية في هذا المجال، مثل أستراليا والمملكة المتحدة. وتحاول فرنسا أيضاً جذب المواهب إلى أراضيها، على الرغم من أن تقرير رامانانتسوا لعام 2016 يسلط الضوء على العديد من نقاط الضعف في هذا الصدد والتي تؤثر على جاذبية نموذج التعليم العالي لديها⁷.

ومع ذلك تعد العديد من الدول حول العالم قدوة في بناء اقتصادات معرفية قوية ومزدهرة. هذه الدول استثمرت بشكل كبير في التعليم، والبحث والتطوير، والبنية التحتية الرقمية، مما ساهم في تحويلها إلى مراكز عالمية للابتكار والنمو، ونذكر في هذا المجال:

- سنغافورة: التي استثمرت بكثافة في التعليم، وهو ما جعلها دولة تعد واحدة من أفضل الأنظمة التعليمية في العالم، كما قدمت حوافز جذابة للشركات المستثمرة في البحث والتطوير والتكنولوجيا، بالإضافة إلى كونها تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة وشبكات اتصالات عالية السرعة.

⁶ - نفسه، ص 107.

⁷ - أنظر: صادق طعان، 2005، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، العراق: جامعة الكوفة

- كوريا الجنوبية: التي أنتجت شركات عملاقة مثل سامسونج و LG، والتي أصبحت رائدة في مجال التكنولوجيا، كما ركزت على التصنيع عالي التقنية، مما ساهم في نمو اقتصادها بشكل كبير، وفضلاً عن ذلك تقدم الحكومة دعماً كبيراً للابتكار والبحث والتطوير.

- فنلندا: تقدم تعليمًا عالي الجودة مجانًا لجميع المواطنين، وتشجع الابتكار في جميع القطاعات، خاصة في المجال التكنولوجي، كما تهتم بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

- الولايات المتحدة الأمريكية: التي تعتبر موطن لأكبر شركات التكنولوجيا في العالم، تدعم الجامعات الأمريكية بشكل كبير، مما يساهم في إنتاج أبحاث متقدمة إذ توفر بيئة أعمال محفزة للشركات الناشئة⁸.

وتبرز العوامل المشتركة في نجاح هذه الدول في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على التعليم الجيد والمهني، وتوفير بيئة تشجع على الابتكار وتقديم الدعم المالي واللوجستي، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزيز التعاون بين الحكومة والشركات والجامعات، وتشجيع ثقافة الابتكار والمخاطرة، وحماية حقوق المبدعين والمبتكرين وتحفيزهم

ولا شك أن اقتصاد المعرفة هو مستقبل الاقتصاد العالمي. من خلال الاستثمار في المعرفة والابتكار بحيث يمكن للدول تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين جودة حياة مواطنيها. ومع ذلك، يتطلب هذا التحول جهودًا مشتركة من الحكومات والشركات والمجتمع المدني للتغلب على التحديات القائمة وبناء اقتصاد معرفي مزدهر.

يقول توماس جيفرسون: "من يتلقى فكرة مني يتلقى المعرفة دون أن يقلل من معرفتي؛" كما أن من يشعل شمعته في شمعتي يتلقى النور دون أن يغرقني في الظلام." وبذلك، فقد عبر بالفعل عن فكرة مفادها أن العلم منفعة عامة غير متنافسة (فاستخدامه من جانب وكيل واحد لا يستبعد إمكانية وصول آخرين إليه أيضاً) ومولد للتأثيرات الخارجية الإيجابية. وبعبارة أخرى، فإن الفائدة الاجتماعية للمعرفة تفوق منفعتها الخاصة، وهذا يبرر بالتالي الرغبة في نشرها على أوسع نطاق ممكن، وانطلاقاً منه يمكن القول أن المعرفة تتخذ كأقوى سلاح باعتبارها المنطلق الأول لبناء الوعي ولصنع التقدم من الاحسن الى الافضل.

وفي هذا الصدد، لاحظ ألفريد مارشال، منذ وقت مبكر يعود إلى عام 1890 في كتابه مبادئ الاقتصاد، أن تركيز الأنشطة كان في كثير من الأحيان مواتياً للنمو.

⁸ - أنظر: حافظ الليثي، اقتصاد المعرفة: استثمار وتطور، منشورات الغازي، عمان، ص. 30/25.

ويبدو أن هذا يبرر السياسات الرامية إلى إنشاء مجموعات قطاعية تتألف من المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والمجمعات الصناعية والشركات التي توفر التمويل للابتكار (الخدمات المصرفية ولكن بشكل خاص شركات الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري). وهذا ما تحاول فرنسا تحقيقه منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال مجموعاتها التنافسية، وأفضل مثال على ذلك هو هضبة ساكلاي⁹.

ومع ذلك، فإن ضمان نشر المعرفة المبتكرة بشكل غير محدود قد يكون له جانب سلبي أيضاً في الواقع، بما أن الجميع يمكن أن يستفيدوا منه، فلن يكون لدى أحد أي اهتمام خاص باكتشافه، ولهذا السبب يوصي خبراء الاقتصاد عموماً بأن يتمتع المبتكر بمزايا تشكل دخلاً مؤقتاً. ومن المفترض أن يحل قانون الملكية الفكرية هذه المشكلة على وجه التحديد من خلال السماح للوكيل أو الشركة بتسجيل براءات الاختراع على ابتكاراتها.

1.2 العنوان الفرعي الأول:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

2.2 عنوان فرعي ثاني

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

3. المبحث الثاني: تفاعل حقوق الملكية الفكرية مع اقتصاد المعرفة: العلاقة والتحديات

⁹ -أنظر: نفسه، ص 40 / 47.

تعتبر حقوق الملكية الفكرية حجر الزاوية في تطوير أي اقتصاد وترسيخ توجه اقتصاد المعرفة باعتباره أداة للتقدم والتنمية ونشر الوعي لدى الدول. فما علاقة هذا الاقتصاد بحقوق الملكية الفكرية وما هي الفرص والتحديات المرتبطة بهما؟

1.3 المطلب الأول: حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها باقتصاد المعرفة

تتمثل حقوق الملكية الفكرية في مجموعة الحقوق القانونية التي تمنح للمبدعين والمبتكرين لحماية نتائج أعمالهم الفكرية، مثل الاختراعات، والعلامات التجارية، والتصاميم، والأعمال الأدبية والفنية، وتبرز أهمية حقوق الملكية الفكرية في تحفيز الإبداع والابتكار لدى المبدعين بمنحهم الحق الحصري في الاستفادة من ابتكاراتهم، وبالتالي إشعارهم بالحماية القانونية¹⁰ التي تدفعهم إلى المزيد من الإبداع، وبما أن عملية الابتكار تتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير فإن حقوق الملكية الفكرية تضمن للمستثمرين استعادة استثماراتهم وتحقيق أرباح من خلال حماية نتائج أبحاثهم، وهذا من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وذلك من خلال منح الشركات الحق في تسويق منتجاتها وتقنياتها في أسواق جديدة. ولذلك نجد أن حقوق الملكية الفكرية تتوزع على عدة أنواع، حيث نميز:

- الملكية الصناعية: وتعلق بالحقوق التي تحمي النشاطات الصناعية والتجارية¹¹. وتشمل:

- براءات الاختراع: تحمي الاختراعات الجديدة المفيدة التي يمكن تطبيقها صناعياً. وهي تمنح صاحبها حقاً حصرياً لاستغلال الاختراع لمدة محددة.

- العلامات التجارية: هي أي علامة أو رمز يستخدم لتحديد سلع أو خدمات شركة معينة و تمييزها عن سلع وخدمات الشركات الأخرى.

¹⁰ - أنظر: فاضلي ادريس، 2008، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص57.

¹¹ - أنظر: فرحة زراوي صالح، 2006، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الملكية الأدبية والفنية، نشر وتوزيع ابن خلدون، الجزائر.

- الرسوم والنماذج الصناعية: تحمي التصميمات الزخرفية للمنتجات الصناعية، مثل تصميم الأثاث أو المجوهرات.
حقوق المؤلف: وتحمي الأعمال الأدبية والفنية، مثل الكتب¹²، الموسيقى، الأفلام، البرامج الحاسوبية، والتصاميم الجرافيكية.

بالإضافة إلى هذه الأنواع من الحقوق المذكورة نجد حقوق أخرى تتعلق بالملكية الفكرية، مثل:

- حقوق القواعد: التي تحمي الأسرار التجارية والمعلومات السرية التي تستخدمها الشركات للحصول على ميزة تنافسية.

- التصميمات المتكاملة: تحمي التصميمات الثلاثية الأبعاد للمنتجات المعقدة، مثل الأجهزة الإلكترونية.

المؤشرات الجغرافية: تحمي أسماء الأماكن التي تستخدم لتحديد منشأ منتجات معينة.

إن حماية الملكية الفكرية تشكل عنصراً أساسياً في السياسات الاقتصادية الوطنية¹³. وتواجه الحكومات خيارات معقدة حول كيفية تصميم نظام الملكية الفكرية¹⁴ الذي يخدم أهداف سياساتها على أفضل وجه وكيفية الاستجابة للتقنيات المتغيرة ونماذج الأعمال التي تتحدى الوضع الراهن¹⁵.

وتعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية على تعزيز فهم أفضل للتأثيرات الاقتصادية لخيارات سياسة الملكية الفكرية المختلفة وتوفير نقطة دخول أولى للمعلومات حول اقتصاديات الملكية الفكرية. وفي زمن العولمة يتم تنظيم تقسيم جديد للمهام بين البلدان المتقدمة والنامية، وذلك بفضل نظام براءات الاختراع: حيث يظل التصميم المحمي للمنتجات والخدمات في البلدان المتقدمة، في حين يتركز النوع الصناعي للإنتاج الضخم في البلدان النامية. بسبب الفارق في الأجور. وفي ظل هذا النظام، يتم دفع العائدات المالية من التراخيص إلى أصحاب

12 - أنظر: عز محمد هاشم الوحش، 2008، الإطار القانوني لعقد النشر الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

13 - أنظر: وائل أنور بندق، 2005، موسوعة الملكية الفكرية، حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، المجلد الأول، دار الفكر الجامعي.

14 - أنظر: عبد الرحمان خلفي، 2007، الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.

15 - أنظر: عز محمد هاشم الوحش، 2008، الإطار القانوني لعقد النشر الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

براءات الاختراع، في حين تذهب الأرباح الناتجة عن الإنتاج الصناعي، على أساس تقسيم العمل والمنافسة، إلى رأس المال المستثمر في البلدان الناشئة. بيد أن هذه البلدان، والهند على وجه الخصوص، تعلمت بدورها كيفية استخدام نظام براءات الاختراع لصالحها، مما أدى إلى خلق ضغوط أكبر على الصناعيين لاستخراج عائداتهم من الوصول الخاضع للرقابة إلى المعرفة، وذلك بفضل نظام الملكية الفكرية.

وحتى الآن، كانت وظيفة المكتبات العامة هي تزويد عامة الناس بوسائل الوصول إلى المعرفة باستخدام الوسائط الورقية، مع توفير الكتب المشتراة من الناشرين للقراء. ومع ظهور الحوسبة الشخصية، أصبحت هذه المعرفة متاحة عبر الإنترنت، مع إمكانية تكرارها دون أي مشكلة. لكن نظام الملكية الفكرية يعني أن الوصول إلى المعرفة عبر الإنترنت أصبح خاضعاً للرسم باسم الأجر للمؤلف وحاملي الحقوق الذين هم منتجون وموزعون للمحتوى¹⁶. وأمام هذا الهجوم الذي يتجه نحو خصخصة الوصول إلى المعرفة، فمن المناسب تحليل المستويات المختلفة للإمداد وإدارة المحتوى وفقاً لدرجة الملاءة المالية للسكان المعنيين. وفي الحالات المتكررة التي لا يتمكن فيها هؤلاء من سداد حقوق الملكية الفكرية¹⁷، هناك تعارض بين الصالح الجماعي المتمثل في منحهم الوسائل والأساليب اللازمة لمعالجة المعلومات بشكل أفضل ومصالح رواد الأعمال الذين يهدفون إلى خصخصة أكبر قدر ممكن من المعلومات. من أجل الحصول على قيمة مضافة منه. ويبدو أن التحكيم ضروري ولا يزال يتعين القيام به في الوقت الحاضر.

يقترح ستيجليتز الاعتراف بالمعرفة باعتبارها "خيراً عاماً دولياً"، وهو ما يتطلب دعم السلطات العامة. ويأتي هذا الدعم استجابة لمطالب السكان في البلدان النامية الذين لا يملكون الوسائل اللازمة لتجهيز أنفسهم في منازلهم، ناهيك عن دفع تكاليف الوصول إلى المحتوى عبر الإنترنت بأسعار تحددها دور النشر في البلدان المتقدمة¹⁸.

16 - أنظر: السعيد رشدي، 2008، عقد النشر: الدراسة التحليلية والتأصيلية لطبيعة العلاقات بين المؤلف والناشر وكيفية

حماية حقوق الملكية الفكرية على الشبكة المعلوماتية الأولية " الأترنيت "، دار النشر، منشأة المعارف مصر، ص 89.

17 - أنظر: محي الدين عكاشة، 2007، حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

18 - أنظر: عكاشة الناصري، 2022، التكنولوجيا والمعرفة في خدمة التنمية، دار الصراط، ص 35 / 46.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادرة على تمكين كل واحد منا، في أي مكان في العالم، من الوصول إلى المعلومات بشكل فوري تقريباً. وتتضمن شروط إنشاء مثل هذه المنشأة استخدام برامج مجانية منخفضة التكلفة، وتطوير نقاط وصول عامة إلى الإنترنت للتعويض عن نقص معدات الكمبيوتر في المنازل للسكان المحرومين، ولكن أيضاً وقبل كل شيء القدرة على الوصول إلى حقوق الملكية.

إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس) التي تم التفاوض عليها خلال جولة أوروغواي التي جرت من عام 1986 إلى عام 1994، كانت أول من أدخل قواعد الملكية الفكرية في نظام التجارة المتعدد الجنسيات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تفادياً للمساس بحقوق الملكية الفكرية تلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً في حمايتها على الصعيد العالمي من خلال السعي إلى توحيد القوانين والمعايير الدولية لحماية الإبداعات والابتكارات، وتسهيل التعاون الدولي في هذا المجال، ونتيجة لذلك تم وضع معاهدات واتفاقيات دولية موحدة لحماية الملكية الفكرية، مما يساهم في خلق بيئة قانونية مستقرة للمبدعين والمبتكرين، وتسهيل التعاون بين الدول في مجال حماية الملكية الفكرية، وتبادل الخبرات والمعلومات، كما توفر المنظمات الدولية آليات لحل النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية بين الدول والشركات، ونشر الوعي بأهمية حماية الملكية الفكرية وحقوق المبدعين، ومن أهم المنظمات الدولية العاملة في مجال الملكية الفكرية نجد:

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO): تعتبر المنظمة العالمية للملكية الفكرية الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة المعنية بالملكية الفكرية. تأسست في عام 1967، وتحديداً في 14 جويلية، وهي تلعب دوراً محورياً في وضع المعايير الدولية لحماية الملكية الفكرية وتقديم الخدمات المتعلقة بها.

- المنظمة العالمية للتجارة (WTO): تأسست رسمياً في 1 يناير 1995. وتتضمن اتفاقية التجارة المتعلقة بالخدمات (GATS) أحكاماً خاصة بحماية الملكية الفكرية، وتسعى إلى تسهيل التجارة الدولية من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية.

الاتحاد الأوروبي: تأسس بشكل رسمي في عام 1993، و يعتبر من أبرز الكيانات التي تبنت نظاماً متكاملًا لحماية الملكية الفكرية، ويسعى إلى توحيد قوانين الملكية الفكرية بين الدول الأعضاء.

ولقد أدى التطور التكنولوجي المتسارع وزيادة التجارة الدولية إلى أهمية بالغة لوجود إطار قانوني دولي يحمي هذه الحقوق فكانت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)، وتعتبر أقدم معاهدة دولية لحماية الملكية الصناعية، وهي تشمل حماية:

-البراءات: لحماية الاختراعات الجديدة.

-العلامات التجارية: لحماية الأسماء والرموز التي تميز السلع والخدمات.

-الرسوم والنماذج الصناعية: لحماية التصميم الزخرفي للمنتجات.

وهناك أيضا اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886)، وتهدف إلى حماية الأعمال الأدبية والفنية مثل الكتب والموسيقى والأفلام والبرامج الحاسوبية، واتفاقية روما الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، وقد تم إبرامها في روما بتاريخ 26 أكتوبر 1961.

ومعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) وتهدف إلى تبسيط إجراءات الحصول على براءة اختراع في العديد من الدول من خلال تقديم طلب واحد دولي، وقد تم إبرامها في عام 1970، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1978، واتفاقية التجارة المتعلقة بالخدمات (GATS) التي دخلت حيز التنفيذ رسميًا في 1 يناير 1995 مع تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتحتوي على أحكام خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في قطاع الخدمات، واتفاقية واشنطن بشأن حماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة، وتم اعتمادها في عام 1989، والتي تهدف إلى حماية التصميمات التكاملية للدوائر المتكاملة.

وتبرز أهمية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية التي تسعى لبناء اقتصادات قوية ومبتكرة كما هو الحال في الجزائر من خلال توفير الحماية القانونية للابتكارات والاختراعات والأعمال الفنية، مما يشجع على الإبداع والاستثمار، و تطوير الصناعات المحلية، وخاصة الصناعات القائمة على المعرفة، وزيادة الصادرات بتمكين المنتجات المحمية بحقوق الملكية الفكرية أن تحقق عائدات صادرات أعلى. كما تساعد حقوق الملكية الفكرية في حماية التراث الثقافي، مثل الفنون والحرف اليدوية والتصاميم التقليدية، وتعزيز الهوية الثقافية بما يضمن للدول النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل التجارة الدولية في المنتجات والخدمات المبتكرة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حقوق الملكية الفكرية تساعد في حماية المستهلكين من المنتجات المقلدة ومنخفضة الجودة، وذلك بضمان أن المنتجات التي يشترونها هي منتجات أصلية ومطابقة للمواصفات القياسية. ولا شك أن هذه الأهمية التي تكتسبها حقوق الملكية الفكرية تفرض مواجهة تحديات من شأنها المساس بمصداقيتها، ومن هذه التحديات نجد سرقة الملكية الفكرية، وصعوبة حماية بعض أنواع المعرفة في ظل التطور التكنولوجي السريع، وضرورة إيجاد توازن بين حماية حقوق المبدعين وتوفير الوصول إلى المعرفة للجميع. وبالتالي توعية المجتمع بتنظيم حملات توعية بأهمية الملكية الفكرية، وتدريب الكوادر الوطنية على إدارة الملكية الفكرية، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال، وكذلك تطوير وبناء البنية التحتية اللازمة لتسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وهكذا نستخلص أن حقوق الملكية الفكرية تستمد أهميتها من كونها أداة أساسية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة¹⁹ والابتكار يحمي حقوق المبدعين والمبتكرين، ويشجع على الاستثمار في البحث والتطوير، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.3 . 2 المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة وترقية حقوق الملكية الفكرية: العلاقة والتحديات

إن اقتصاد المعرفة، الذي يتميز بإنتاج المعرفة ونشرها والاستخدام المكثف لها، له علاقة تكافلية مع حقوق الملكية الفكرية. وتشكل هذه الأخيرة، من خلال حماية إبداعات العقل (براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق التأليف والنشر²⁰، وما إلى ذلك، قوة دافعة أساسية لهذا الاقتصاد. وتبرز علاقة التفاعل والانسجام بين اقتصاد المعرفة وحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال:

-المكافأة المالية: توفر حقوق الملكية الفكرية للمبدعين فرصة استثمار اختراعاتهم مالياً، مما يحفز البحث والتطوير.

¹⁹ - أنظر: M. Akkacha, 2004, *Les sanctions aux atteintes au droit d'auteur dans la législation algérienne*, Rev. alg., p. 146.

²⁰ - أنظر: H. Desbois, 1978, *Propriété littéraire et artistique, Le droit d'auteur*, Dalloz, Paris, 3^{ème} éd.

- الميزة التنافسية: إن الحماية التي توفرها حقوق الملكية الفكرية تسمح للشركات بالحصول على ميزة تنافسية²¹، مما يشجعها على الاستثمار بشكل أكبر في البحث²².
- نقل التكنولوجيا: تسهل حقوق الملكية الفكرية نقل التكنولوجيا من خلال السماح للمخترعين بترخيص براءات الاختراع الخاصة بهم أو بيع معرفتهم.
- التعاون: يمكن لحقوق الملكية الفكرية أن تشجع التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الابتكار، من خلال تشجيع إنشاء الشبكات والشراكات.
- خلق القيمة: تساعد حقوق الملكية الفكرية على إضافة قيمة إلى الأصول غير الملموسة للشركات، مثل العلامات التجارية والمعرفة والتكنولوجيا.
- الجاذبية للمستثمرين: حيث أن الشركات التي تمتلك محفظة قوية من حقوق الملكية الفكرية تكون أكثر جاذبية للمستثمرين بشكل عام القضايا الحالية.
- وعلى الرغم من الفوائد التي لا يمكن إنكارها لحقوق الملكية الفكرية، فإن دورها في اقتصاد المعرفة ما زال موضع جدل من حيث التحديات المفروضة²³، حيث من الضروري:
- إيجاد توازن بين حماية حقوق المبدعين والوصول إلى المعلومات، وخاصة في مجالات مثل الصحة والزراعة.
- التكيف مع التكنولوجيات الجديدة: إن ظهور تكنولوجيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي يفرض تحديات جديدة لحماية الملكية الفكرية.
- القضايا العالمية: تتطلب العولمة ورقمنة التجارة توحيد أنظمة حماية الملكية الفكرية على نطاق دولي.
- ونستخلص من ذلك أن اقتصاد المعرفة وحقوق الملكية الفكرية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. حيث تلعب حقوق الملكية

21 - أنظر: B. Gabriel, 2001, *droit d'auteur et internet*, PUF.

22 - أنظر: F. Pollaud-Dulian, 2005, *Le droit d'auteur*, Economica, 2^{ème} éd.

23 J.-L. Goutal, 1997, *Arbitrage et propriété intellectuelle*, Gaz. Pal., p. 28.

الفكرية دورًا حاسمًا في تحفيز الابتكار وتعزيز نشر المعرفة وتقييم الأصول غير ملموسة. ومع ذلك، فمن الضروري أن نفكر في تطور هذه المفاهيم في سياق يتميز بالرقمنة والعولمة.

فإلى جانب براءات الاختراع، فإن الحصول على حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يكون بمثابة علامة للشركة حول مدى قدرتها على استخدام الأموال المتاحة لها لتمويل ابتكاراتها. وبما أن الابتكار يأخذ أساسًا شكل أصول غير ملموسة، فمن أجل إثبات وجود أصول غير ملموسة، من الجيد الحصول على حقوق الملكية الفكرية التي ستغطي في كثير من الحالات هذه الأصول جزئيًا فقط. الأصول غير ملموسة. حتى لو كانت تخصيصات جزئية، فإن حقوق الملكية الفكرية ستجعل من الممكن إرسال إشارات إلى الموردين والعلماء والشركاء الماليين والمستثمرين، إلخ. في وظيفة الإشارة هذه، تستجيب الملكية الفكرية لأهداف مختلفة عن أهداف أصل حقوق الملكية الفكرية لأنها وظيفة قوية في استراتيجية الشركة.

وللإشارة تتميز الملكية الفكرية بالمرونة في قدرتها على دمج أشكال جديدة من الابتكار، وفي كثير من الأحيان يتدخل المشرع بعد وقوع الفعل لوضع الحلول الفقهية، وربما وضع بعض الحدود. إن الملكية الفكرية لا تتأثر كثيراً بالإبداعات أو الابتكارات الجديدة.

والأمر لا يتعلق بقدرتها على الاستحواذ على الابتكارات، بل بمعارضة الملكية للاستخدامات الجديدة للسلع. بسؤال اجتماعي أساسي: هل نعطي الأولوية لاحترام الملكية الخاصة أم لحرية الاستهلاك؟ ومن الواضح أن الاستثناءات المفروضة على المحتوى الذي ينشئه المستخدم تثير مسألة توازن المصالح بين الملكية والاستهلاك. الشيء نفسه ينطبق على الإشارة إلى العلامة التجارية: هل ينبغي منح مالك العلامة التجارية خيار رفض استخدام علامته التجارية للإشارة إليها؟ أم لأنه من شأنه تسهيل الوصول للمستهلكين، فهل نترك حرية الرجوع إلى المراجع²⁴؟

وقد جاء في تقرير الملكية الفكرية العالمي 2024: توظيف سياسة الابتكار لتحقيق النمو والتنمية حيث تناول التقرير التقاطع بين الابتكار البشري والتنوع الاقتصادي والسياسة الصناعية، وخلص إلى أن مفتاح

24 - أنظر: موقع: <https://www.lepetitjuriste.fr/propriete-intellectuelle-et-innovation-/quels-enjeux>

النمو المستدام للبلدان يتمثل في التركيز في صنع السياسات على تنمية قدرات الابتكار المحلية. ويضع تقرير الملكية الفكرية العالمي منهجية جديدة²⁵ لرسم خريطة لقدرات الابتكار على مدى عشرين عاماً في أكثر من 150 دولة عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مع تسليط الضوء على الكيفية التي نجحت بها البلدان في دفع التنوع الاقتصادي في مجالات التكنولوجيا والعلوم والتصدير. ومن ثم فإن نتائج التقرير تساعد الحكومات على تطوير سياساتها في بيئة اقتصادية وسياسية شديدة الديناميكية²⁶.

4. خاتمة:

الخاتمة:

بما أن العالم يشهد تحولاً كبيراً من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت المعرفة والابتكار هما المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ولهذا نجد أن اقتصاد المعرفة وحقوق الملكية الفكرية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. فالاقتصاد المعرفة يزيد من أهمية حقوق الملكية الفكرية، وحقوق الملكية الفكرية بدورها تدعم نمو اقتصاد المعرفة. لذا، لا يمكن القول إن أحدهما يؤثر في الآخر بشكل منفرد، بل إن العلاقة بينهما هي علاقة تفاعل متبادل ومتكامل، ومن الدلائل اعتماد صناعة التكنولوجيا بشكل كبير على حقوق الملكية الفكرية لحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية الخاصة بها، وأيضاً حماية براءات الاختراع للأدوية الجديدة مما يشجع الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير، و يؤدي إلى تطوير أدوية جديدة وعلاجات للأمراض مختلفة، كما أن حقوق المؤلف والعلامات التجارية تحمي الأعمال الفنية والأدبية، مما يحفز الإبداع في هذا المجال.

إن اقتصاد المعرفة ظاهرة معقدة تؤدي إلى تحول عميق في مجتمعنا. وللاستفادة الكاملة من إمكانياتها، من الضروري الاستثمار في التعليم والبحث والبنية الأساسية الرقمية وحماية الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى معالجة التحديات المتعلقة بعدم المساواة والخصوصية والتكيف مع التغير السريع.

²⁵ - أنظر: P. Deprez, 2008, *La réparation du préjudice, in la loi du 29 octobre 2007*,

RIDA, avril, n°37, p. 69

²⁶ - أنظر: رائف جدي، ديناميكية الفكر والابتكار، منشورات القدوة : عمان، 2024، ص 99.

لذلك تنطبق الملكية الفكرية على إبداعات العقل، ويسمح إطارها القانوني بحماية العلامات التجارية والابتكارات التقنية وقواعد البيانات والأعمال الأدبية أو الموسيقية أو السينمائية، وحتى أصناف النباتات، في شكل حقوق حصرية وقابلة للتحويل. وتخضع كل من هذه الإبداعات لتشريعات محددة تجتمع تحت مصطلح قانون الملكية الفكرية. فبالنسبة للاقتصادي، يستجيب قانون الملكية الفكرية لأمرين أساسيين: تشجيع الابتكار وتسهيل التجارة.

وبذلك يهدف قانون الملكية الفكرية إلى تشجيع الابتكار والإبداع في إطار اقتصاد المعرفة، مع الحفاظ على استخدامها. ويبرز هذا الأساس من خلال التحليل الاقتصادي بالنظر إلى أعمال العقل باعتبارها إنتاجاً للمعلومة، وهو الخير الذي يتمتع بخاصية دقيقة من وجهة نظر تخصيص الموارد، وهي أن المعلومات تعد نعمة غير قابلة للاستبعاد، وهذا يعني أنه من المستحيل استبعاد مستخدم من استخدامها حتى لو لم يساهم هذا الأخير في تمويل النعمة. على سبيل المثال، لا يستطيع الناشر منع إعارة نفس الكتاب وقراءته من قبل عدة أشخاص، وبالمثل، لا يستطيع الصحفي أن يتجنب أن يأخذ زملاؤه المعلومات الأصلية التي يكشف عنها...

ولذلك فإن فهم هذه العلاقة المتبادلة بين اقتصاد المعرفة و ترقية حقوق الملكية الفكرية أمر بالغ الأهمية لصياغة السياسات²⁷ التي تشجع الابتكار والنمو الاقتصادي.

5. قائمة المراجع:

أ-الكتب:

أ-باللغة العربية

حافظ الليثي، 2018، اقتصاد المعرفة: استثمار وتطور، منشورات الغازي، عمان.

فاضلي ادريس، 2008، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

عز محمد هاشم الوحش، 2008، الإطار القانوني لعقد النشر الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

²⁷ - أنظر: محمد أبو الشامات (2012)، "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28، صفحة 598، 599.

عبد الرحمان خلفي، 2007، الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.

عكاشة الناصري، 2022، التكنولوجيا والمعرفة في خدمة التنمية، دار الصراط.

علي العنزي، 2004، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.

السعيد رشدي، 2008، عقد النشر: الدراسة التحليلية والتأصيلية لطبيعة العلاقات بين المؤلف والناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على الشبكة المعلوماتية الأولية " الأترنيت "، دار النشر، منشأة المعارف مصر.

محي الدين عكاشة، 2007، حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

صادق طعان، 2005، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية ، العراق: جامعة الكوفة.
رائف جدي، ديناميكية الفكر والابتكار، منشورات القدوة، عمان، 2024.

وائل أنور بندق، 2005، موسوعة الملكية الفكرية، حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، المجلد الأول، دار الفكر الجامعي.

وائل صفوت، عالم المعرفة والاستثمار، منشورات دابق، 2013.

ب- باللغة الفرنسية

Dominique Foray, L'économie de la connaissance, La decouverte; 2018

H. Desbois, 1978, Propriété littéraire et artistique, Le droit d'auteur, Dalloz, Paris, 3ème éd

.B. Gabriel , 2001, droit d'auteur et internet, PUF

F. Pollaud-Dulian, 2005, Le droit d'auteur, Economica, 2ème éd

ب- المقالات

محمد أبو الشامات (2012)، "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28.

...J.-L. Goutal, 1997, Arbitrage et propriété intellectuelle, Gaz. Pal

P. Deprez, 2008, La réparation du préjudice, in la loi du 29 octobre 2007, RIDA, avril, n°37

M. Akkacha, 2004, Les sanctions aux atteintes au droit d'auteur dans la ., législation algérienne, Rev. alg

ج- المواقع الالكترونية:

- موقع [/https://www.laculturegenerale.com/economie-de-la-connaissance](https://www.laculturegenerale.com/economie-de-la-connaissance)

تاريخ الزيارة: 01 يناير 2025 . الساعة: 12 سا 03د.

-موقع: <https://www.lepetitjuriste.fr/propriete-intellectuelle-et-innovation-quels-enjeux>

تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر 2024 . الساعة: 15 سا 30د.